المبحث السادس

ظاهرة المخدرات والنظم الاقتصادية

يرتبط نمط الانتاج الرأسمالي ارتباطا عضويا بظاهرة المخدرات، فالانتاج في النظام الرأسمالي للسوق ويلبي طلب المستهلكين أي رغباتهم المرتبطة بالقدرة علي دفع الثمن بصرف النظر عن أهميه الحاجة أو الرغبة وضروريتها أو كماليتها وسوائها أو انحرافها واحترامها للقانون أو تجاوزها له. والهدف الأساسي من الانتاج في النظام الرأسمالي هو البيع وتحقيق أقصي ربح ممكن في اطار من الحرية الاقتصادية حيث لكل فرد الحق في توجيه موارده نحو الأنشطة التي يفضلها عن غيرها باعتباره الأقدر علي تحديد تفضيلاته ورغباته عن أي جهة أخري. والمستهلكون يساهمون في تحديد أنواع المنتجات في نظام السوق من خلال تعبيرهم عن مدي رغبتهم في انتاج سلعة ما بمقدار الأسعار التي يكونون علي استعداد لدفعها لتلك السلعة. وتوزع السلع والخدمات في نظام السوق علي أساس أن من يدفع أكثر للسلعة أو الخدمة يتحصل عليها باعتباره مفضلا لتلك السلعة بغض النظر عن درجة حاجته لها أو أهميتها. وهكذا فسلعة كالمخدرات تحقق أرباحا كبيرة وتقابل ميلا من بعض الأفراد نحوها يرتبط بالقدرة علي دفع ثمنها يدفع إلي انتاجها من ناحية والاتجار فيها من ناحية أخري وطلبها من ناحية ثالثة.فالاقتصاد الرأسمالي اذن اقتصاد طلب لا اقتصاد حاجات أي أنه يهدف إلي اشباع الطلب للحصول من وراء ذلك علي ربح وليس لمجرد اشباع الحاجات. وهذه الأهمية للربح في النظام الرأسمالي هي احدي المعطيات الطبيعية والتاريخية معا وذلك لأن حب الثروة غريزة طبيعية في الانسان من ناحية ثم أنه أقام منها خلال العصور المتلاحقة وسيلة من أهم وسائل السيطرة (٥٥).

غير أن البحث عن الربح كمحرك للنشاط الاقتصادي في النظام الراسمالي لا يعني أن كل أوجه النشاط به يحركها الربح، فبعض ميادين الانتاج لا يعرف الربح ولا يسعي اليه. ولا يعني هذا الارتباط بين طبيعة النظام الرأسمالي وظاهرة المخدرات أن هذا النظام يشجع علي انتاجها، إذ أن الدول الرأسمالية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تخصص جزءا من انفاقها لمحاربة انتاج المخدرات أو الاتجار غير المشروع فيها أو تعاطيها.

وعموما يمكن القول أن المخدرات كظاهرة اجتماعية وسيكولوجية في القرن العشرين تحكمها قوانين الاقتصاد السياسي للرأسمالية. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ومع سيادة العلاقات الرأسمالية علي صعيد العالم بأسره أمكن للمخدرات أن تتحول إلي سلعة اقتصادية يتم تسويقها واستهلاكها بعد أن كانت قبل ذلك قاصرة في تعاطيها علي النخبة الاجتماعية والثقافية وبعض الطقوس والمناسبات. وأوربا الغربية في مرحلة التوسع الرأسمالي ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية هي التي طورت بما أتاحته لها قدرتها الصناعية من وسائل انتاج وتسويق الحشيش والأفيون والكوكائين والهيروئين... الخ علي مستوي العالم بأسره.

وانجلترا "الفكتورية" مدعومة بفرنسا هي التي فرضت بالقوة علي الصين أن تفتح أبوابها وموانئها أمام تجارة الأفيون الذي لم يكن تعاطيه منتشرا فيها من قبل. وعلي الرغم من معارضة الامبراطور الصيني

فان انجلترا وزّدت إلي امبراطورية "الوسط" بعد حربي الأفيون اللتين شنتهما عليها عامي ١٨٣٩،١٨٥٦ آلاف الأطنان (٥٦).

أما النظم المخططة مركزيا فان الدولة فيها هي التي تقوم بالانتاج وتستهدف منه تحقيق المصلحة العامة والتي تقدرها السلطة العامة. ومن هنا فالانتاج في هذا النظام لا يستهدف تحقيق الأرباح بل يستهدف اشباع الحاجات التي تري السلطة العامة ضرورة اشباعها وليست تلك المقترنة بالقدرة المالية. فقد توجد حاجات تقترن بالقدرة علي دفع الثمن ومع ذلك فان الدولة لا توجد عناصر الانتاج لاشباعها لأنها قد تري أن حاجات أخري تعتبر أكثر ضرورة منها.

غير أن رصد مناطق الانتاج والاستهلاك الرئيسية في العالم والمتمركزة في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا ولأمريكا اللاتينية يوضح أنها مناطق يغيب فيها سلطان الدولة لاعتبارات قبلية أو جغرافية. وتمثل دول أمريكا اللاتينية بيئة مواتية لانتاج المخدرات والاتجار فيها واستهلاكها نظرا لنظمها السياسية الهشة والتي تتراوح في هذا الصدد ما بين نظم متحالفة مع منظمات انتاج المخدرات والاتجار فيها أو نظم تغض الطرف عن هذه الأنشطة الاجرامية. ولعل البناء الاجتماعي المضطرب وغير المتماسك في الكثير من دول أمريكا اللاتينية قد دفع هذه الدول إلي قبول هذه الظواهر الاجرامية والتعايش معها وعدم التصدي لها بل الي حد تصعيد كبار منتجي المخدرات إلي المجالس التشريعية ليكتمل استحكام حلقات الظاهرة عبر الحصانة التشريعية لهؤلاء وعبر جيوش هي في غالبية هذه الدول أقرب إلي العصابات المسلحة وعبر قيادات سياسية تنفيذية وتشريعية ضالعة في هذا السلوك الاجرامي أو متواطئة معه. ووصل جبروت تنظيمات انتاج المخدرات والاتجار فيها إلي حد وجود تنظيمات مسلحة لديها قادرة علي تحدي سلطان الدولة واختراق معظم أجهزتها بل ومحاربتها إذا لزم الامر كما حدث في كولومبيا .